قوله كتساوي الزوايا الثلث للقائمتين للثلث اللام
في القائمتين متعلق بالتساوي وفي الثلث مثلها فرقنا
كالانقسام بمتساويين للاربعة اي كلزوم الانقسام
فالثلث ملزوم وكون زواياه الثلث متساوية
للقائمتين لازم غيرتين ولنذكر لبيانه مقدمتين
الاولى انه اذا وقع خط مستقيم على آخر فالزاويتان
الحادثتان اذا كانتا متساويتين سميتا قائمتين
والخط الواقع عمودا كهذا ـــــ والا فالاصغر تسمى
حادة والاعظم منفرجة كهذا ـــــ وهما متساويتا
القائمتين لانا نقيم خط ه ب عمودا كهذا
فيحدث قائمتان فيكون زاوية آ ب د اعظم من قائمة
بمقدار زاوية آ ب ه وزاوية آ ب ج اصغر من قائمة
بذلك المقدار بعينه فيكون زاويتا آ ب د و آ ب
ج متساويتين للقائمتين بالضرورة والثانية
اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين متوازيين
اعني اللذين كانا بحيث لو اخرجا الى نهاية لم يلتقيا
في جهة ولم يتفاوت بعد ما بينهما كخط ه ج على خطي
آ ب و ج د كهذا
فالمتبادلتان
اعني زاويتي آ ز ج و ز ج د متساويتان لان مجموع
الحادثتان

الزوايا الاربع فيما بين المتوازيين معادلة لاربع قوائم
لما مر والثانية من هذه الاربع في كل من جهتي خط
ه ج قائمتين والا لكانتا في جهة واحدة اصغر
من القائمتين فيلزم تلاقي المتوازيين في تلك الجهة
لما ذكر اقليدس في المصادرات من ان كل خطين مستقيمين
اذا وقع عليهما خط مستقيم وكانت الزاويتان الداخلتان
في احدى الجهتين اصغر من القائمتين فانهما يلتقيان
في تلك الجهة ان اخرجا لكن تلاقي المتوازيين محال
فمجموع زاويتي ب ز ج و د ج ز كمجموع زاويتي آ ز ج
و ب ز ج لانه كل من المجموعين كقائمتين لهما واذا
اسقطنا
الجزء المشترك اعني زاوية ب ز ج المشترك بين المجموعين
بقي زاويتا آ ز ج د ج ز المتبادلتان متساويتين
ضرورة انه اذا كان مجموع آ ب مساويا لمجموع آ ج
كان ب مساويا لج وهو المطلوب وايضا زاوية ه
ز ب الخارجة عما بين المتوازيين كزاوية ه ج د
الداخلة لانها اعني زاوية ه ز ب الخارجة مساوية
لمقابلها اعني زاوية آ ز ج المساوية لزاوية ه ج
د لان الزاويتين المتقابلتين الحادثتين عن قاطع
خطين متساويتان ضرورة انه المتوسطة المشتركة
بينهما

مع كل منهما كقائمتين فيتساويا باسقاط المتوسطة
المشتركة اذا تقرر هذا فلنفرض المثلث اب ج
هكذا  ولنخرج ضلع ب ج الى د
ولنفرض نقطة ج خط ج ه موازيا لخط ب ا
فزاوية ا ج ه مساوية لزاوية ا لكونهما متبادلتين
وزاوية ه ج د مساوية لزاوية ب لكونهما
خارجة وداخلة فاذن جميع زاوية ا ج د الخارجة
مساوية لزاويتي ا ب الداخلتين وزاوية ا ج
د مع زاوية ا ج ب مساوية لقائمتين لانه
فيكون جميع الزوايا الثلث الداخلة في المثلث
مساوية لقائمتين لانه ما يكون مع ج مساويا
لب كان مع مساوي ج ايضا مساويا لب

وهذا ما اردنا بيانه

شرح الشكل الاول

قوله فاذن جميع زاوية ا ج د الخارجة وهي المتوجهة الى جهة
من نقاط خطوط ا ج د ج المشتملة على زاويتين الى زاويتين من المثلث
مساوية لزاويتي ا ب الداخلتين وزاوية ا ج د
الى المتوجهة الى خارجة مع زاوية ا ج ب الى جادة الداخلة
في المثلث الى صلة من نقاط خطوط ا ب ب ج مساوية
لقائمتين لانه المتوجهة الاولى الى جادة والمتوجهة
متساويتان لقائمتين
حاشية

قوله لان ما يكون مع ج ج ا كان
عن الجادة الداخلة
وهي زاوية ج د ج
لما يتعين المتوجهة الى خارجة
وهي التي عن الى القائمتين مساوي
ج ا التي عن الى دقيق الداخلتين
فيكون حاصل الجمع اي الى جادة الداخلة
مع المتوجهة الى خارجة اذا كانت مساوية
لقائمتين فمساوي المتوجهة الى خارجة الذي
هو عبارة عن الى دقيق الداخلتين مساوية
لقائمتين
حاشية

قوله زاوية ا ج ه وهي الحادثة المائلة زاوية ا ج ه الى صلة
في المثلث من نقاط خطوط ا ب ا ج لكونهما متبادلتين ولتعين احدهما
خارجة والاخرى داخلة
حاشية

قوله فاذن جميع زاوية ا ج د الخارجة
مساوية لزاويتي ا ب الداخلتين
حاشية

قوله لان ما يكون مع ج ج ا كان
عن الجادة الداخلة
حاشية

ولتعين

تتمة: الأكثر أن يذكر معمول المحذوف ويحذف معمول المذكور. وقد يذكر أن معا كقولك لم آل في كذا جهدا بناء على أنه ضمن معنى أترك
على ما مر جوابه. وأصل معناه أقصر وهو يتعدى إلى. وقد ذكر معموله وأترك ينصب معمولا بنفسه وقد ذكر أيضا. وقد يذكر أيضا معمول لكل منهما
ويحذف آخر كما ذكره ابن الصائغ في قوله تعالى وحرمنا عليه المراضع حيث قال ضمن معنى منع لأنه لا ينصب أسماء الذوات وتعلق به عليه
باعتبار معنى التحريم فقد ذكر معمول التحريم بالواسطة وحذف معمول منع وذكر أحد معمولي منع وحذف الآخر. وقد يذكر معمول المحذوف
ولا يذكر المذكور أصلا كما في قوله تعالى الرفث إلى نسائكم كما مر. وقد يعكس فيذكر معمول المذكور ولا يذكر المحذوف أصلا لكنه
لا بد حينئذ من ذكر شيء يدل عليه أو دلالة المقام عليه. قال شيخ التسهيل قال أبو علي في التذكرة أنبأ دنيا فتحنا معنى أعلم فيوافقانه
ولا يمنع من التعدية فيهما بحرف على الأصل كما لم يمنع أرأيت بمعنى أخبرني عن ينصب مفعولين لكن منع من التعليق. وفيه أيضا علم وشهد
إذا أريد به القسم نحو واحد يشهد أنك رسوله فضمن معنى القسم. ثم قيل الجملة في موضع المفعول لعلم وشهد. وقيل ليست معمولة له لأن القسم
لا يعمل في جوابه وهذا قد ضمن معناه. انتهى. وظاهر أن في فالجملة لا محل لها من الإعراب ويستفاد منه أن متعلق الآخر قد يكون جملة وغير
معرب. وقد يحذف المضمن والمضمن فيه معا نحو كرك الله ضمن معنى سأل وحذف الفعل لقيام المصدر مقامه ثم حذف المصدر من الزوائد
نقله الغالي في شرح اللباب. وهذا قسم نفيس اقتطف جناه يد التتبع يفيدك أن في تعريف المضمن قسما مجتنبا على الأشهر
الأغلب. ولذا قال في الفوائد ثم أن الصلة على تقدير كونها مذكورة لا يجب أن يكون للمضمن الملحوظ تبعا بل قد يكون للمضمن المذكور
كما في قوله تعالى أجدت من أجلها مكانا شرقيا قال الانبثاق الانفراق والصلة متعلقة به ومكانا ظرف أو مفعول لأن اتخذت
متضمنة معنى انتبذت. وهذا كالصريح في أنه قد يراعى كلا المعنيين في التعدية ولا يرجح أحدهما على الآخر. انتهى. وكلام القاضي التجريد لجزء
معناه فلا دليل فيه. ومنها أن المضمن قد يكون في المؤدى كالرفث في الجملة الخبرية كيؤمنون ضمن معنى يعترفون وفي الآية
كأرينك بمعنى أخبرني. ثم أن معموله قد يتأخر وهو كثير وقد تقدم ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى أتمدونني أي أتمدونني بمعنى عابدون
ولذا أفرد نفسه لا بعلي واللام رعاية. ثم أنه قد يحذف المضمن والمضمن فيه معا كما في المغني في قولهم يا زيد قال اللام متعلقة بأعني
المقدرة وقال ابن أبي الربيع أنه ضمن معنى لأنادي فعدي باللام وإن كان متعديا بنفسه. من طراز المجالس المشهور أن في المضمن

وفيه: ثم أن ما ذكره من جعل أحدهما أصلا والآخر حالا أو مفعولا وقع من عادة القوم لكنه يحتمل أنه بيان لحال المعنى على أنه
لا ينحصر في ذلك بل له طرق أخرى. انتهى

بناء على أن الأعم الأغلب الأشهر
كما أشرنا إليه لهم تجنبهم عن الأخذ
لهم التشبيه فيما في المعنى

تنبيها إذا جعل أحدهما مفعولا أو حالا فالأول أصل تمييزا ذكره فلا دليل له فيه

تعلق بأعني الذوات وما لا خلاف فيه

تعلق وجهان من جعل الجملة مفعولا لعلم ضمن القسم لجريها مجرى الظن أو الشهادة أنك رسوله ومن جعل الجملة جوابا ضمن معنى القول فقيل تعلقه بمعمول تقديره فإنه وفيق